

المستقبل العسكري

نيسان/أبريل 2024

العدد 542

السنة 46

افتتاحية

حَرْبٌ قَدَّتْ مِنْ بَشَرٍ
كمال خلف الطويل

طوفان الأقصى ومسار القضية الفلسطينية (ملف - 2)

الإبادة الجماعية في غزة وسردية القانون الدولي الإنساني
الحبيب استاتي زين الدين

بين مأزق القضية الفلسطينية والدولة الكولونيالية الإسرائيلية
عبد القادر عبد العالي

آفاق القضية الفلسطينية في ضوء طوفان الأقصى
محمد عبد الحفيظ الشيخ

طوفان الأقصى: المواقف العربية والدولية
عبير بوعكاز ومحمد زيتوني

دراسات

الدولة اللبنانية: وقائع فشل وتطلعات بناء
ساسين عساف

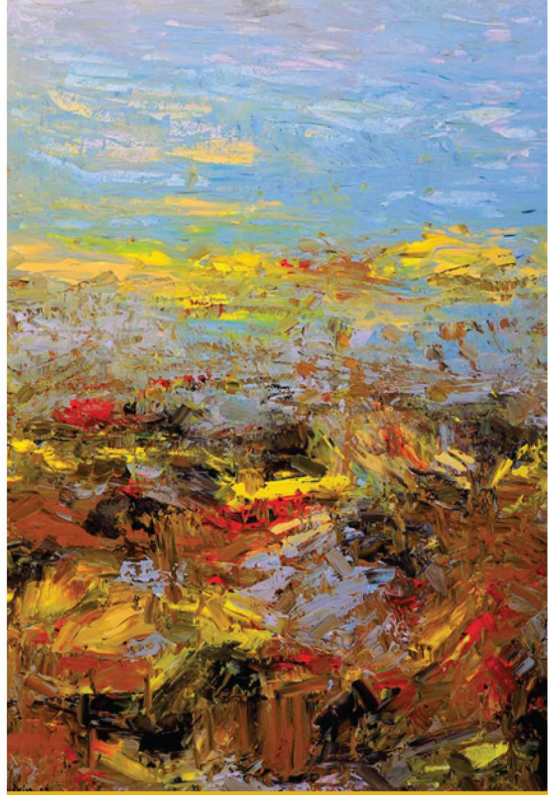
التمثل الذهني للأنساق الاحتجاجية في المغرب
خليل بية

الأسرة القطرية بين التقاليد والتقليدية الحديثة
التيجاني عبد القادر وأفراح العتيبي وسارة الصلابي

التنافس الجيوسياسي على غاز شرق المتوسط
علي قاسم مقداد

مقالات وآراء

الإسلام في الفضاء الأوروبي ومهاجرو بلدان شمال أفريقيا
أنوار بنيعيش



كتب وقرارات

■ حالة الاستثناء عند أغامبين

عدي برغوثي



الأسرة القطرية بين التقاليد والتقليدية الحديثة: دراسة في تقاطع الشريعة والقانون والعرف

التيجاني عبد القادر حامد(*)

أستاذ الفكر السياسي والدراسات الإسلامية، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر.

أفراح العتيبي(**)

مساعد باحث، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر.

سارة الصلابي(***)

مساعدة باحثة، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر.

مقدمة: إشكالية الأسرة (الحالة القطرية)

يعاني المجتمع القطري المعاصر تزاوحاً في المنظومات الثقافية، التي تحتوي على تصورات متباينة عن القيم الكبرى وما يترتب عليها من علاقات اجتماعية وإنسانية. فهناك أثر ظاهر للتصورات الدينية، كما أن هناك أثراً ناشئاً لمنظومة التصورات الحديثة. تتبدى هذه التصورات في علاقات الأفراد وسلوكياتهم، وبخاصة في علاقات الأسرة والعمل والأذواق الاجتماعية وأنماط الترفيه والاستهلاك. فصورة الأسرة الكبيرة الممتدة تظل حاضرة في مخيلة بعض الأفراد والجماعات، بينما تتضاءل لدى البعض الآخر إذ يكتفون بنموذج «الأسرة النووية» الحديثة. وإلى جانب هؤلاء وأولئك توجد فئات في المجتمع تتصور إمكان التمازج بين التقاليد والحداثة، فترفض بعض التصورات التقليدية تجاه الأسرة وتعتنق بعضها، وترفض بعض التصورات الحديثة للأسرة وتختار بعضها، وهي الظاهرة التي أُطلق عليها مسمى «التقليدية الحديثة» (Modern Traditionalism) (1) ومع أن تنوع التصورات قد يدل على حيوية اجتماعية، إلا أن «تنوعاً» لا يصدر عن رؤية كلية للمجتمع، ولا يراعى القواعد التأسيسية التي يقوم عليها بنيانه، أو النموذج الذي يتطور نحوه، قد يكون ضرره الاجتماعي أكثر من نفعه.

erahma@qu.edu.qa

aalotaibi@qu.edu.qa

s.sallabi@qu.edu.qa

(*) البريد الإلكتروني:

(**) البريد الإلكتروني:

(***) البريد الإلكتروني:

Rana Khalid, «Modern Traditionalism: Consanguineous Marriage in Qatar,» *Journal of Marriage and Family*, vol. 76, no. 3 (June 2014), p. 589.

وفي محاولة لتلافي مثل هذه الأخطار نشرت دولة قطر في عام 2008 رؤية استراتيجية كبرى⁽²⁾ تضمنت تصورًا عامًا لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع القطري بعد عقدين من الزمن. جاء فيه: أن الدولة تسعى لتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تطوير مجتمع عادل وآمن، مستند إلى الأخلاق الحميدة والرعاية الاجتماعية وقادر على التعامل والتفاعل مع المجتمعات الأخرى؛ وأنه سيكون مجتمعًا تمثل القيم الإسلامية والروابط الأسرية دعامة أساسية فيه، وهو ما يقتضي «حماية القيم الأخلاقية والدينية والتقاليد». ولكن ما إن أبدت الوثيقة تأكيدها الجازم للالتزام «بالقيم الإسلامية والروابط الأسرية والتقاليد» حتى سارعت إلى التنبيه على واحد من أهم التحديات التي تتوقعها: تحدي «التحديث مع المحافظة على التقاليد»؛ مشيرة إلى أن «المحافظة على التقاليد هي من أهم التحديات التي تواجه الكثير من المجتمعات في عالم يتسم بالتحول نحو العولمة وزيادة التفاعل بين الشعوب». وتلاحظ الوثيقة كيف أن السرعة المذهلة للنمو الاقتصادي والتوسع السكاني في قطر قد أدت إلى ظهور هذه المشكلة، وكيف أن الجديد قد يصطدم بالقديم من كل جانب، حيث إن أنماط العمل الحديثة وضغوط التنافسية تصطدم أحيانًا بالعلاقات التقليدية القائمة على الثقة والمعرفة الشخصية وترهق من ثم الحياة العائلية بأشكال متعددة. كما أن ما يرافق التقدم من حريات واسعة وخيارات متنوعة تمثل تحديًا للقيم التقليدية الراسخة في المجتمع. ومع ذلك ترى الوثيقة أنه يمكن الجمع بين أنماط الحياة الحديثة وقيم المجتمع وثقافته. فهناك، بحسب الوثيقة، مجتمعات نجحت في تكييف التحديث مع التقاليد والثقافة المحلية، ورؤية قطر تستجيب لهذا التحدي وتستهدف ربط القديم بالحديث بشكل متوازن»⁽³⁾.

وهكذا يتضح من نصوص الوثيقة أن الدولة تؤكد التزامها المحافظة على القيم الأخلاقية والدينية، كما تؤكد التزامها حماية الروابط الأسرية الناجمة عنها. ولكن الدولة تدرك في الوقت نفسه أن الجمع بين التحديث والمحافظة على التقاليد يمثل تحديًا كبيرًا. ورغم أنه لا يوجد ما يشير إلى فلسفة كلية أو إطار نظري ترتكز عليه هذه الوثيقة في تمسكها بـ«الروابط الأسرية والتقاليد»، كما لا يوجد ما يشير إلى معنى «الحدثة»، إلا أنه من اليسير ملاحظة أن من قام بإعدادها يستبطن منظور «التقليدية الحديثة» الذي أشرنا إليه آنفًا؛ أي تكييف التقاليد والحدثة بحيث يتلاءم أحدهما مع الآخر. فكثير من المختصين في دراسات الأسرة يتبع هذا المنظور المستمد من الرؤية البنائية-الوظيفية. وهو منظور تبناه أميل دوركايم، ثم توسع في تبينه تالكوت بارسونز (1902-1979). فكلاهما كانا ينظران إلى الآثار الاجتماعية التي أفرزتها الثورة الصناعية في الغرب، وكلاهما كانا ينطلقان من «نظرية النظم» (Systems Theory)، وينظران إلى الأسرة كجزء من نظام اجتماعي أوسع، له بنية ووظيفة. والبنية يقصد بها علاقات الأسرة الداخلية، والوظيفة يقصد بها «الكيفية» التي تعمل بها لمقابلة حاجاتها المادية والنفسية للمحافظة على بقائها من جهة، وللمحافظة على النظام بإحداث نوع من التوازن من جهة أخرى. ويؤكد بارسونز أن للأسرة وظيفتين: تنشئة الأطفال وفق النظام

(2) عرفت تلك الوثيقة برؤية قطر الوطنية 2030. للاطلاع على نص الوثيقة انظر: رؤية قطر الوطنية 2030

(الدوحة: الأمانة العامة للتخطيط التربوي، 2008)، <https://www.psa.gov.qa/ar/qnv1/Documents/QNV2030_

Arabic_v2.pdf>

(3) المصدر نفسه.

القيمي السائد في المجتمع، مع ما يتبع ذلك من ترسيخ للمراتب الاجتماعية المناسبة التي يتطلعون لبلوغها؛ وتوفير البيئة النفسية التي تحمي رب الأسرة من الآثار النفسية السالبة التي يتعرض لها في البيئة «الحديثة» للعمل⁽⁴⁾.

ذهب بعض الباحثين إلى القول إن هذه الرؤية تتقاطع مع الرؤية الإسلامية⁽⁵⁾. ولعل هذا الجمع المتعجل بين الوظيفية والرؤية الإسلامية هو ما جعل كل نقد يوجّه إلى الوظيفية يوجّه إلى الرؤية الإسلامية للأسرة أيضاً (كما يمكن أن يوجّه إلى رؤية قطر الوطنية لنظام الأسرة)، إذ لا تفتأ الدراسات النسوية ودراسات ما بعد الحداثة تشكك في نظرية النظم على أساس أن التركيز على «النظام الأسري» يؤدي إلى التضحية بمصالح الأفراد. فتجنح تلك الدراسات من ثم إلى تصوير الأسرة في مجتمعات المسلمين بوصفها وحدة أبوية بطيركية (Patriarchal) تقوم على قيم تقليدية تعزز هيمنة الذكور على الإناث، وتخضع الزوجة لدور التابع في داخل النظام الأسري. وقد اشتط بعضهم في هذا الصدد زاعماً أن أي محاولة للجمع بين التقاليد والحداثة سيبتعد من الحداثة الصحيحة كما سيبتعد من التراث الحقيقي؛ ولن يقود في نهاية الأمر إلا إلى نوع من نظام أبوي مستحدث (Neo-patriarchal)؛ وأن ذلك سيكون مصدر خلل اجتماعي وحضاري كبيرين⁽⁶⁾.

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الفرص المتاحة لنجاح نموذج «التقليدية الحديثة» الذي تضمنته الرؤية الاستراتيجية لدولة قطر 2030، وما إذا كانت القيادات التشريعية والتربوية في قطر تستبطن ذلك المفهوم. وبما أن الأسرة تمثل القاعدة التحتية التي يستند إليها النظام الاجتماعي الأوسع، فإن الدراسة تهدف للتعرف إلى تصورات القطريين لطبيعة العلاقات الأسرية واتجاه تطورها، وهو ما يوفر مادة لا غنى عنها للمشتغلين بإصلاح القوانين ووضع خطط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وما يتصل بهما من انفتاح سياسي، ويسهم في حل إشكالية المواءمة بين تعاليم الدين وتقاليد المجتمع وحركة التحديث.

تنطلق الدراسة من مجموعة أسئلة: ما تصورات المشرّع القطري لمؤسسة الأسرة، وهل تنبع هذه التصورات من مذهب فقهي أم من تقاليد مجتمعية أم من مصادر أخرى؟ وكيف ينعكس ذلك على قانون الأسرة القطري؟ ما تصورات التربويين القطريين لمؤسسة الأسرة، وكيف ينعكس ذلك على المقررات الدراسية، وعلى العلاقة بين الأسرة والمدرسة؟ إلى أي مدى نجحت قطر في تطوير نموذج «التقليدية الحديثة» ليصبح «توليفة» عادلة وصالحة بين التقاليد القطرية والتحديث؟

للإجابة عن هذه الأسئلة قمنا باختيار ثلاث عينات من المواد البحثية:

(4) لعرض رؤيته، انظر: David Cheal, *Family and the State of Theory* (Hertfordshire: Harvester Wheatsheaf, 1991), p. 5.

(5) انظر مثلاً: Valentine M. Moghadam, «Patriarchy in Transition: Women and Changing Family in the Middle East», *Journal of Comparative Family Studies*, vol. 35, no. 2 (Spring 2004), p. 138.

(6) هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

العينة الأولى: تنحصر في قانون الأسرة القطري 2006، وهي عينة تكشف عن تصورات مجتمع علمي واسع تتبدى في مناقشات القضاة الشرعيين وأساتذة القانون والاختصاصيين وهم بصدد وضع قانون موحد للأسرة في قطر. واعتمدنا في دراسة هذا القانون على أداة تحليل المضمون.

العينة الثانية: تنحصر في مجموعة عشوائية من مقررات التربية الإسلامية لطلاب المرحلة الإعدادية في دولة قطر⁽⁷⁾. واختيرت العينة لتعكس تصورات المجتمع البحثي الأوسع الذي يتكون من معلمي التربية الإسلامية والتربويين وخبراء المناهج الدراسية في دولة قطر للعام المدرسي 2021-2022. واستخدمنا في دراسة هذه العينة أداة تحليل المضمون.

العينة الثالثة: تتكون من مجموعة عشوائية من الآباء والأمهات القطريين. واستخدمنا أسلوب الاستبانة في التعرف إلى تصوراتهم للتقاليد الأسرية.

وتوقفنا أخيراً عند نماذج مختارة من مشاريع «التقليدية الحديثة»، فاخترنا نموذجين: النموذج الياباني، والنموذج الأفريقي.

أولاً: الأسرة في تصور المشرع القطري

بلغت دراسات الأسرة في المجتمعات الغربية حالة من التوتر والانقسام عقب الثورة الصناعية (1760-1820)، وهي ثورة أحدثت تحولاً هائلاً في التصور العام للأسرة وعلاقاتها ووظائفها. وقد اشتد الجدل في هذا المجال بين تيارات محافظة تتمسك بالنظام القديم، وتيارات ثائرة تسعى لتجاوزه. ثم تطورت عقب تلك المجادلات الفكرية مباحث جديدة في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الثقافية وعلم النفس والتربية، سعت جميعها للبحث المتخصص في نظام الأسرة ومكوناتها وعلاقاتها.

أما في السياق العربي المعاصر فلم يشهد نظام الأسرة التقليدية هزة كبيرة إلا بعد اصطدامه بالحضارة الغربية الحديثة في بدايات القرن التاسع عشر، حيث تواردت القوانين الأوروبية على معظم الأقطار العربية. لقد كانت تلك المرة الأولى التي فصل فيها نظام الأسرة عن النظام الاجتماعي والسياسي الأوسع، ثم اقتصر نظام الأسرة ذاته على مذهب فقهي واحد. ويلاحظ الشيخ أبو زهرة في هذا الصدد أن شؤون الأسرة المصرية مثلًا كانت تدار في تلك الحقبة على مذهب أبي حنيفة، إلا أن ذلك «قد كشف عن مسائل ليس في الأخذ بها ما يتفق مع روح العصر». ثم يقول معتذراً: «وليس في ذلك قرح لأبي حنيفة وأصحابه والمخرجين في مذهبه، فإنهم مجتهدون متأثرون بأزمانهم. والفتاوى إذا لم تعتمد على نص تكون أقيستها مستمدة من حكم العرف في كثير من الأحوال»⁽⁸⁾.

(7) التربية الإسلامية المستوى الثامن: كتاب الطالب - التربية الإسلامية المستوى التاسع كتاب الطالب - التربية الإسلامية المستوى الخامس: كتاب الطالب - والتربية الإسلامية المستوى السابع: كتاب الطالب (الدوحة: وزارة التعليم والتعليم العالي، 2022).

(8) محمد أبو زهرة، الأحوال الشخصية (بيروت: دار الفكر العربي، 2005)، ص 11.

لهذا ولغيره من الأسباب، يقول الشيخ أبو زهرة: «اتجه المصلحون وذوو الرأي وأولو الأمر إلى العمل على تسطير قانون للأسرة يستنبط من المذاهب الأربعة المشهورة، ويختار منها، بحيث يختار من كل مذهب ما يكون أصلح للناس وأقرب إلى روح العصر»⁽⁹⁾. وواضح في هذا أن «المصلحين» الذين يشير إليهم كانوا يحاولون مواءمة آراء الفقهاء مع حركة التحديث، التي أشار إليها بعبارة «روح العصر». فإلى أي مدى ينطبق هذا الوصف على الحالة القطرية؟ وما تصورات المصلحين والمشرعين القطريين لقضايا الأسرة المعاصرة؟

قانون الأسرة القطري

لا توجد - في تقديرنا - وسيلة عملية لإدراك ما يستبطنه المشرع القطري من أفكار وتصورات عن مؤسسة الأسرة أفضل من الاطلاع على نصوص قانون الأسرة الرقم 22 لسنة 2006. ويجدر بنا أن نذكر في هذا المقام أن قضايا الأسرة كانت تحال في السابق إلى المحاكم الشرعية، لكن برزت عندئذ إشكالية تتعلق بتعدد المرجعيات الفقهية، وهو ما أدى إلى تباين في بعض الأحكام القضائية على وقائع متشابهة؛ ففسّر ذلك بأن القضاة المنتدبين إلى العمل في المحاكم الشرعية في قطر كانوا يحكمون وفقاً لانتماءاتهم المذهبية في بلدانهم التي أتوا منها. وتفادياً لهذا النوع من الاختلافات في الأحكام فقد برزت الدعوة إلى توحيد مرجعية الأحكام القضائية، فوجّه رئيس المحاكم الشرعية عام 1996 بوضع قانون الأحوال الشخصية. فوضعت مسودة أولية للقانون ثم أخضعت لمناقشات مطوّلة بين القضاة والاختصاصيين الشرعيين والخبراء، وأجريت عليها تعديلات ثم رفعت في صورتها النهائية إلى مجلس الوزراء حيث اعتمدت عام 2006 تحت مسمى قانون الأسرة.

لا نريد التوغل في تفاصيل هذا القانون بقدر ما نريد التوقف عند بعض المواد التي تتعلق بأسئلة البحث، وذلك لتتعرف إلى التصورات الأساسية التي انطلق منها المشرعون؛ هل كانوا، مثلاً، يتبعون مذهباً فقهياً بعينه، أم كانوا يتخيرون من بين المذاهب المختلفة، وهل كانوا يراعون «التقاليد والأعراف» القطرية؟ وما التقاليد الواجب اعتبارها في نظرهم؟ وهل كانوا يهتمون بما حدث في قطر من تطور اقتصادي كبير أثر في بنية الأسرة وعلاقاتها؟ وهل كانوا يراعون حالات التداخل والانفتاح الثقافي والاجتماعي الذي أحدثته تيار العولمة؟ وهل كانوا يسيرون في اتجاه واحد مع توجه الدولة نحو «التقليدية الحديثة»؟ وهل كان لهم إدراك كافٍ بالخلفيات النظرية والفلسفية المتعلقة بهذه القضية وما يترتب عليها من آثار؟

هذا، وقد اهتم كثير من الباحثين بدراسة قانون الأسرة القطري، غير أن هناك دراسات مهمة نود التوقف عندها لما لها من تقاطع مباشر مع أسئلة بحثنا. سنستعرض في ما يلي أهم ما ورد في تلك الدراسات التي يمكن أن نقسمها إلى مجموعتين: مجموعة أولى تهتم بنصوص القانون من

حيث تطابقها مع المذاهب الفقهية، ومجموعة ثانية تهتم بالآثار التي ترتبت على التطبيق العملي للقانون.

نختار من المجموعة الأولى رسالة ماجستير تحت عنوان: «مسائل الطلاق بين قانون الأسرة القطري ومذهب الإمام أحمد»⁽¹⁰⁾. يدور موضوع الرسالة حول علاقة قانون الأسرة القطري بمذهب الإمام أحمد في مسائل الطلاق، فسَلطَ الباحث الضوءَ على المسائل التي افترق فيها القانون عن مذهب الإمام وعلى المسائل التي اتفق فيها معه، وسعى الباحث لاستنباط المسوّغات التي دفعت بالمشرّع القطري إلى مخالفة الأحكام التي استقر عليها المذهب، مبيّنًا مدى استيعاب المذاهب الفقهية الأخرى لتوجّه المشرّع القطري في تلك المسائل⁽¹¹⁾. ويمكن إيجاز ما خلصت إليه الدراسة في نتيجتين:

الأولى: أن قانون الأسرة القطري قد خالف مذهب الإمام ابن حنبل في مجموعة من المسائل (وقد ذكر عدة أمثلة لها). أما النتيجة الثانية فهي أن قانون الأسرة قد وافق مذهب الإمام في تعريف الطلاق وفي صيغ وقوعه. ولكن ما يفوق هذه المسائل في الأهمية هو أن الدستور القطري صرّح بالدين الرسمي للدولة لكنه لم يعيّن مذهبًا رسميًا لها. فالمادة الأولى منه نصت على أن دولة قطر دينها الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي لتشريعاتها⁽¹²⁾. ووفق هذا النص لا مذهب بعينه يكون مرجعًا للدولة، بل الدين الإسلامي بعمومه هو مرجعها، وهذا ما أكّدته المذكرة التفسيرية التي أكّدت مرجعية الدين الإسلامي عموماً من دون أن ترجّح مذهباً على آخر⁽¹³⁾.

أما الدراسة الثانية فهي بعنوان: «دور قانون الأسرة القطري في حماية الأسرة»⁽¹⁴⁾، تتناول الدراسة مواطن اهتمام القانون القطري بالأسرة النووية من خلال عرض البعد الحمائي في القانون، حيث يتضح ما لتقنين أحكام الأسرة من أثر في حماية المبادئ القانونية التي تحكم النظام الاجتماعي المرتكز على عنصر الأسرة في الأساس. كذلك يبيّن البحث أن انفتاح المشرّع على مختلف الاجتهادات الفقهية في مختلف المذاهب قد أعطى القانون نوعاً من المرونة. وتبين الدراسة أوجه الحماية في قانون الأسرة من خلال تنظيم إبرام عقد الزواج، حيث تعرض للحماية الصحية التي كفلها القانون للزوجين حينما اشترط إلزامية الفحص الطبي قبل الزواج. وكذلك الحال بالنسبة إلى اشتراط رضا الطرفين بعقد الزواج، إذ يشكل ذلك حماية للأطراف. غير أن الباحثة تعقّب على سماح المشرّع بالزواج المبكر والتفريق بين الحد الأدنى لسن الفتاة مقارنة بالحد الأدنى لسن الفتى، وترى أن المشرّع لم يمحّص آثار الزواج قبل البلوغ كفاية، وأنه كان أحرى به أن يسلك مسلك التشريعات التي تحظر الزواج قبل سن الثامنة عشرة.

(10) علي المري، «مسائل الطلاق بين قانون الأسرة القطري ومذهب الإمام أحمد: دراسة فقهية وتقويمية»، رسالة

ماجستير، جامعة قطر، 2017.

(11) المصدر نفسه.

(12) المادة 1، الدستور الدائم، قطر.

(13) انظر: الأساس الأول، المذكرة التفسيرية للدستور الدائم، قطر. انظر أيضاً: المادة 1 من المذكرة التفسيرية

ذاتها.

(14) سونيا ملاك، دور قانون الأسرة القطري في حماية الأسرة (الدوحة: معهد الدوحة الدولي للأسرة، 2017).

أما إذا تحولنا إلى المجموعة الأخرى من الدراسات فستستوقفنا دراسة بعنوان: «قضايا معاصرة في [المفارقة بين] قانون الزواج والممارسة في قطر»⁽¹⁵⁾. ما يميّز هذه الدراسة أنها لا تتجه نحو تحليل نصوص قانون الأسرة وإنما تتجه إلى الأشخاص الذين طُبّق عليهم؛ إذ ركزت الباحثة بصفة خاصة على مقابلة أفراد كانت لهم تجارب مباشرة مع قانون الأسرة في قطر. وقد جاء المشاركون من خلفيات وجنسيات متنوعة، إضافة إلى بعض الخبراء القانونيين وبعض المختصين في قانون الأسرة. خلصت الباحثة إلى أن هناك عددًا من الأزواج يضطرون إلى الالتفاف حول قانون الأسرة القطري ويلجؤون إلى نوع من الزيجات الشرعية خارج نظام الزواج الذي ينظمه قانون الأسرة، وذلك كوسيلة مؤقتة لتخطي العقبات الإدارية التي يضعها القانون. وهو ما يعني أن الممارسة العملية للزواج أخذت في التغير؛ وأن مشاركة الدولة في عمليات العولمة ورؤيتها المنفتحة للعالم صارت تقود إلى نتائج سلبية غير مقصودة، إذ إنها من ناحية فتحت فرصًا للمواطنين في ما يتعلق بخيارات الزواج، ولكنها من ناحية أخرى أغلقت تلك الفرص من طريق قانون الأسرة.

لقد تساءلنا في مطلع هذا الفصل عن الطريقة التي تعامل بها المشرّع القطري مع المذاهب الفقهية، وعن تصوره لتقاليد المجتمع القطري ولأوضاعه المعاصرة. إن من ينظر بدقة في مواد القانون لا يفوته أن يرى أن المشرّع لا يقف عند ترتيب الأحكام الفقهية وفقًا لمذهب فقهي بعينه وإنما يفتح على جميع المذاهب، ثم يجتهد في البحث عن صيغ «توليفية» تجمع التقاليد والأحكام الفقهية والمستجدات المعاصرة على صعيد واحد. فالقانون يميل من جهة إلى تقنين أوضاع الأسرة بحيث يجعلها تتفق مع المذاهب الفقهية، ويحرص من جهة أخرى على مراعاة بعض أعراف وتقاليد المجتمع القطري، ويضع من جهة ثالثة اعتبارًا كبيرًا للتطورات الاجتماعية والثقافية الحديثة؛ فنجدته مثلًا قد تحول من مسمى الأحوال الشخصية إلى مسمى الأسرة، وهذا ليس تغييرًا لفظيًا وحسب، وإنما هو تغيير ينم عن وعي بالبعد «المؤسسي» للأحوال الشخصية. أما من حيث المحتوى فقد تضمن القانون عددًا من المواد التي تضع اعتبارًا للتطورات الحديثة، فقد أدخل مثلًا مادة تتعلق بالفحص الطبي الواجب عند الزواج، مع التشديد على ضرورة التوثيق الرسمي لعقد الزواج⁽¹⁶⁾، وأدخل مادة أخرى تتعلق بتحديد سن الزواج بالنسبة إلى المرأة والرجل⁽¹⁷⁾، ومادة لاحقة تحصر «الكفاءة» في صلاح الدين والخلق⁽¹⁸⁾، وهذه مسائل لم تكن راجحة في الفقه التقليدي أو في العرف القطري، وتدل على إحساس المشرّع بضرورة الاستجابة القانونية للمشكلات المعاصرة التي يمر بها المجتمع. ومع اهتمام المشرّع بالقضايا المعاصرة فإنه لم يغفل عن التقاليد والأعراف القطرية السائدة، فتراه مثلًا يتيح مجالًا لإثبات عقد الزواج من طريق البينة وترك ذلك لتقدير القاضي⁽¹⁹⁾، وتراه يتيح مجالًا للزواج المبكر بالنسبة إلى الفتاة فلم يحظر الزواج قبل سن الثامنة عشرة. على

(15) Rajnaara Chowdhury Akhtar, «Contemporary Issues in Marriage Law and Practice in Qatar», (15) *Hawwa*, vol. 20, nos. 1-2 (December 2020), p. 124.

(16) قانون رقم (22) لسنة 2006 بإصدار قانون الأسرة، البوابة القانونية القطرية، وزارة العدل لدولة قطر (2006)، المادة 18، <<https://almeezan.qa>>.

(17) المصدر نفسه، المادة 17.

(18) المصدر نفسه، المادة 31.

(19) المصدر نفسه، المادة 10.

أنه في الوقت نفسه لم يجز هذا الأمر مطلقاً، إذ منع توثيق زواج الفتاة التي لم تبلغ سن السادسة عشرة إلا بعد موافقة الولي⁽²⁰⁾. كما تراه يسمح بالتوكيل في الزواج⁽²¹⁾. وفي كل هذا مراعاة ظاهرة للأعراف والتقاليد. وأدخل القانون مادة تتيح لأي من الزوجين إمكان أن يضع ما يرى من شروط في عقد الزواج⁽²²⁾. وهكذا نلاحظ أن هذا القانون «يستحضر» المرأة في كل بند من بنوده تقريباً ولكنه في الوقت نفسه لا يستبعد الأب/الولي بالصورة المطلقة التي يربوها الحداثيون الذين لا يرون تحريراً للمرأة إلا بإزاحة الأب رمزاً وسلطة وتحرير المرأة قولاً وفعلاً⁽²³⁾.

ورغم أن هذا القانون نال قدرًا من الرضا إلا أن الدعوة إلى إجراء تعديلات عليه لم تتوقف. وتظهر تلك الدعوات جلياً في البرامج الانتخابية لأعضاء مجلس الشورى لعام 2021. فكثير من المترشحين لعضوية المجلس جعل من قانون الأسرة موضوعاً ثابتاً في برنامجه الانتخابي⁽²⁴⁾.

ثانياً: الأسرة والتقاليد في تصور التربويين القطريين

بعد أن فرغنا من التعرف إلى رؤية المشرعين القطريين لمؤسسة الأسرة، نود أن نتعرف أيضاً إلى رؤية معلمي التربية الإسلامية لمؤسسة الأسرة، وذلك بالنظر في بعض الكتب المدرسية التي يضعونها، إذ عادة ما يتضمن الكتاب المدرسي مفاهيم وحقائق ونظريات وقيم يراد للمتعلم أن يلم بها ويتفاعل معها. تتجلى أهمية الكتاب المدرسي (المقرر) في كونه يكشف عما يستبطنه واضعو المناهج من تصور لوظيفة المدرسة وللتقاليد الاجتماعية السائدة وللصورة التي ينبغي أن يكون المجتمع عليها. والقراءة التحليلية للكتاب المدرسي سنؤدي إلى معرفة ما هو متصور لما يواجه المجتمع القطري من إشكالات وتحديات، كما توضح الاتجاه الفكري والقيمي الذي يراد للناشئة أن يسيروا عليه. أما التركيز على معلمي التربية الإسلامية من دون غيرهم فيعود إلى ما للفكر الإسلامي من مكانة في عقيدة القطريين وثقافتهم العامة، وهو ما جعل مقررات التربية الإسلامية تنال اهتماماً كبيراً من جانب الدولة، وتفرد لها ساعات مطولة في المراحل المتعددة للتعليم الأساسي الإلزامي.

لذلك سنحاول في هذا الجزء من الدراسة أن نجري تحليلاً لمضمون الكتاب المدرسي الذي يقدم إلى الطلاب في المرحلة الابتدائية والإعدادية. والتحليل الكمي للمضمون هو واحد من الأدوات التي يلجأ لها الباحثون لاستثمار النصوص والوثائق، وذلك من خلال التصنيف المنظم (Systematic Classification) لمضمون هذه النصوص وفقاً لطريقة معينة في الترميز حتى يتمكنوا من النفاذ

(20) المصدر نفسه، المادة 17.

(21) المصدر نفسه، المادة 19.

(22) المصدر نفسه، المادة 11.

(23) الإشارة هنا إلى أطروحة هشام شرابي التي تتلخص في استحالة التوفيق بين النظام التقليدي والنظام الحداثي، إذ إن النظام التقليدي هو - بحسب رأيه - نظام «أبوي» يستبعد المرأة، ولن يكون هناك تغيير أو تحرير من دون إزاحة الأب رمزاً وسلطة، وتحرير المرأة قولاً وفعلاً. انظر: شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ص 17.

(24) لتفاصيل أوفى عن البرامج الانتخابية للمترشحين لعضوية مجلس الشورى القطر عام 2021 انظر تغطية

جريدة الراية القطرية لانتخابات مجلس الشورى، جريدة الراية (قطر)، 16/9/2021.

إلى ما فيها من مفاهيم أو قضايا تأتي متكررة فيعدّ ذلك مؤشراً إلى الأهمية والقصدية. ونود من خلال هذه العملية التعرّف إلى الكيفية التي يتم من خلالها:

- تقديم الأسرة والعلاقات الأسرية.

- تقديم الأفكار الدينية والتقاليد القطرية إلى التلاميذ.

- رعاية العلاقة بين المدرسة والأسرة.

ونود قبل تحليل مفردات المقرر أن نؤشر إلى بعض السمات العامة لهذه المقررات، وإلى أهم الأهداف التي اعتمدها المؤلفون، والمنهجية التي ساروا عليها. يؤكد المؤلفون أن هذه المقررات:

- وضعت بالاستناد إلى رؤية قطر 2030، مع استصحاب المستجدات الراهنة.

- وضعها خبراء تربويون وأكاديميون يعملون في كلية التربية في جامعة قطر، بالاشتراك مع معلمي التربية الإسلامية في المدارس، وتشرف عليها إدارة المناهج الدراسية في وزارة التربية والتعليم.

- تسعى إلى الإفادة من التعاليم الإسلامية في تربية النشء تربية تتناسب مع التحديات الواقعة والمتوقعة.

- تهدف إلى ترسيخ العقيدة والهوية الثقافية والحضارة الإسلامية والعربية، والانفتاح الواعي على الثقافات الأخرى، وغرس حب العلم وتنمية المواهب ومهارات التفكير، وتنمية قيم حب الخير والجمال ونفع الآخر ورعاية البيئة، وتحصين عقل المسلم من الأوهام والخرافات من خلال المنهج النقدي⁽²⁵⁾.

ثالثاً: الطريقة والإجراءات

اخترنا عيّنة عشوائية من مقررات التربية الإسلامية الذي يقدم إلى طلاب المرحلة المتوسطة في دولة قطر (للعام الأكاديمي 2021-2022). اشتملت العيّنة على كتاب الطالب للمستوى الخامس والسابع والثامن. أما موضوع البحث فهو تحليل المضمون العلمي الذي تقدمه هذه الكتب، وذلك بغرض التعرف إلى الاهتمام الذي تناله مؤسسة الأسرة القطرية، والقدر الذي يخصص للتقاليد، والقدر الذي يخصص للممارسات والقضايا المعاصرة، وكيف تقدم عملية «المواءمة بين التقاليد والحداثة».

قمنا برسم جدول قسّمناه إلى ستة أعمدة طولية (الجدول الرقم (1)). خصصنا العمود الأول لعناوين ما اشتمل عليه الكتاب من مادة علمية ورسومات توضيحية وأنشطة معرفية وسلوكية وأسئلة موجهة إلى الطالب. أما بقية الأعمدة فخصصناها لعدد الإشارات التي وردت عن الأسرة أو عن أحد أعضائها. فجاءت عناوين الأعمدة على الصيغة التالية:

- الإشارات التي وردت عن مؤسسة الأسرة (ورمزنا له بالحرف (س)).

(25) والجدير بالملاحظة أن هذه الأهداف - على أهميتها - لا تتضمن إشارة إلى مؤسسة الأسرة.

- الإشارات إلى الأم والأب (ورمزنا له بالحرفين: م، ب).
- الإشارات إلى الأخ والأخوات (ورمزه خ:1:2).
- الإشارات إلى الجد والجدات (ورمزه ج:1:2).
- الإشارات إلى الزملاء أو الجيران أو الأصدقاء (ورمزه ص).

الجدول الرقم (1)

عدد الإشارات التي وردت في كتاب الطالب (المستوى الخامس)
عن مؤسسة الأسرة وأفرادها وعلاقاتهم الداخلية والخارجية

إشارة (ص)	إشارة (ج،1،2)	إشارة (خ،1،2)	إشارة (م، ب)	إشارة (س)	كتاب الطالب: المستوى الخامس
2	0	0	1	0	توطئة المعلم
1	0	1	0	0	القرآن الكريم
1	0	1	0	1	الحديث الشريف
	0	1	1	0	العقيدة
1	0	2	1	0	الفقه
2	0	2	2	0	السيرة والبحوث
0	0	1	1	0	الأداب والأخلاق
1	0	0	0	0	الصور والرسومات
7	0	2	0	0	نشاطات معرفية
1	0	0	0	0	نشاطات سلوكية
2	0	0	0	0	أسئلة للطالب

بالتأمل في هذا الجدول نلاحظ أن مفردة «أسرة» لم ترد في الكتاب إلا مرة واحدة، أما مفردة «جد» أو «جدة» فلم ترد في هذا المقرر. وقد وردت مفردتا «أم» و «أب» في ستة مواضع فقط. ووردت عشر إشارات إلى (الأخ) و(الأخت)، تليها الإشارة إلى الأصدقاء أو الزملاء التي بلغت ثمانية عشرة إشارة.

وإدراكاً منا لمنهج التدرج المتوقع في تقديم المادة العلمية، وتوقعاً منا أن موضوع الأسرة وعلاقاتها قد يؤجل ليقدم في ما بعد إلى الفئة العمرية الأكبر، فقد قمنا بتكرير هذه العملية على مقرري المستوى السابع والثامن. وجدنا أن علاقات الأسرة الممتدة (عم وعمات، وخال وخالات، وجدة وجدات) قد عولج بالفعل في المستوى السابع بصورة مكثفة ولكن في درس واحد مطول عن «صلة الأرحام» (ص 41-50). أما مقرر المستوى الثامن فخلا من هذه المفردات مثله في ذلك مثل المستوى الخامس؛ أي أن مفردة «أسرة» أو أخ أو أخت، أو جد أو جدة لم ترد إلا في درس واحد. أما مفردة «أم» و«أب» فقد ذكرتا مرة واحدة. أما مفردة «زميل» فقد تكررت كثيراً (19 مرة) ذلك في سياق الأنشطة الصفية التي يتوقع فيها العمل المشترك.

وبالنظر إلى ضآلة ما ورد من إشارات إلى الأسرة وأعضائها، رأينا أن نعيد البحث ولكن من خلال مفردات جديدة ذات صلة. فاخترنا المفردات البديلة التالية: المجتمع قطري؛ دولة قطر؛ تقاليد قطرية؛ سلوكيات أخرى معاصرة، انطلاقاً من أن أسئلة البحث تدور حول تصورات المعلمين عن المجتمع القطري والتقاليد القطرية والسلوكيات الحديثة. ثم وضعنا (الجدول الرقم (2)) لإحصاء المرات التي تكررت فيها هذه العبارات، وذلك على النحو التالي:

الجدول الرقم (2)

الإشارات التي وردت عن المجتمع القطري في كتاب الطالب (المستوى 5، 7، 8)

المستوى الدراسي	مجتمع قطري	دولة قطر	تقاليد قطرية	أخرى حديثة
الخامس	4	4	0	4
السابع	3	6	2	11
الثامن	5	2	3	10
المجموع	12	12	5	25

بالتأمل في هذا الجدول نجد أنه قد تواترت الإشارات إلى المجتمع القطري ودولة قطر والتقاليد القطرية. كما تعددت الإشارات إلى الممارسات والتقنيات الحديثة التي توجد في بيئة الطالب. ولكن هذه الإشارات قد وردت بطريقة متناثرة في الكتب، فإذا أعدنا ترتيبها وتصنيفها بحيث نرى كيف تقدم الأسرة والعلاقات الأسرية إلى الطالب، وكيف تقدم التقاليد القطرية، وكيف ينظر إلى العلاقة بين المدرسة والأسرة، فسيوضح التالي:

يلاحظ أن الطالب (المتلقي) يخاطب دائماً بصفته الفردية، وتأتي إشارات متكررة إلى زملائه في الصف، ولكنه لا يخاطب أبداً بوصفه عضواً في أسرة. فلم ترد مثلاً إشارة إلى الإخوة والأخوات إلا مرة أو مرتين وبصور عرضية. ولم ترد إشارة إلى الأب أو إلى دوره، أو إلى واجب الأبناء نحوه، ولم ترد إلا إشارتان عرضيتان إلى الأم. يتضح أيضاً من التدقيق في الجدول أن واضعي المقرر يهتمون بأمرين فقط: تقديم المعلومات الدينية الأساسية التي يجب على الطالب معرفتها (بخاصة في الفقه)، ووضع أنشطة معرفية وسلوكية يقصد بها تنمية مهارات التعلم والتفكير والنقد. غير أن واضعي المقرر لا يهتمون كثيراً بمؤسسة الأسرة التي ينتمي إليها الطالب، ولا بمسؤولياته داخل الأسرة، ولا يأبهون لما قد تحتزن الأسرة من قيم أو ما تفرز من مشاكل. فالمقرر يهتم مثلاً بنشأة دولة المدينة، ويركز على المعاهدات التي أبرمها الرسول (ص) مع اليهود، وعلى المؤاخاة التي أبرمها بين المهاجرين والأنصار (ص 54-60)، ولكنه لا يلتفت أبداً إلى أهمية «المؤاخاة» في داخل الأسرة الحديثة حيث يعيش بعض الطلاب في غربة وانعزال وهم بين آبائهم وأمهاتهم وأخواتهم. واللافت أيضاً أن يختار المؤلفون سورة لقمان للحفظ والتلاوة والتفسير، ولكنهم لا يبنهون الطالب إلى الدور الإرشادي للأب، مع أن ذلك هو المضمون الأساس لوصايا لقمان، وكان من الممكن أن يستثمر مثل هذا النص وغيره لتناول موضوع العلاقات في داخل الأسرة، ولكن المؤلفين تركوا هذا واتجهوا إلى أحكام التجويد.

أما في الجزء المخصص للحديث الشريف فقد وقع الاختيار على حديث عن «صلة الرحم». وهو حديث نبوي يقع تمامًا في صلب القضايا الأسرية. وقد أفردت لهذا الموضوع مساحة كبيرة نسبيًا في المقرر (عشر صفحات). وسعى المؤلفون لتزويد الطالب بخريطة لعلاقات الرحم (من عم وعمّات، وخال وخالات، وجدّ وجدّات). ولكن اللافت للنظر أن مفهوم «صلة الرحم» قد اختصر في أضيّق معانيه، وهو زيارة الأقارب. علمًا أن ذوي الأرحام ينظر إليهم في الرؤية الكلية للإسلام كجماعة ممتدة تقوم على التعاضد وتبادل المسؤوليات ودفْع الديات وتقاسم الموارد؛ فإذا وقع خلاف بين الزوجين تدخل حكمان من أهلهم، وإذا عجز الأب أو غاب يحل مكانه الابن أو العم، وإذا غابت الأم بالمرض أو الموت تحل مكانها الخالة أو الجدة في رعاية الأبناء. ولكن المؤلفين لم يذهبوا في هذا الاتجاه فأضاعوا فرصة أخرى لاستثمار النصوص.

أما في ما يتصل بالقيم والتقاليد القطرية فيلاحظ أن المقرر يركز على الكثير منها، وقد وردت متناثرة في معظم أجزاء المقرر. ولا يخلو ذلك من أهداف تربوية وتعليمية، حتى لا يقع فصل بين القيم الأخلاقية والمعرفة والسلوك. ولكن التعامل مع القيم بصورة أفقية من دون تعريف بالمنظومة الأخلاقية الكاملة التي تنتظم فيها هذه القيم بحسب أهميتها أو بحسب مكانتها في سلم النظام الاجتماعي الإسلامي، سيكون مصدر إشكال، وبخاصة أن النظام الاجتماعي الإسلامي نفسه لا يكاد يُرى في المقرر. وفي هذه الحالة فلم يجد المؤلفون بدءًا من اجترار ما هو شائع من تقاليد في المجتمعات العربية، مثل إكرام الضيف واحترام كبار السن والتواضع ومساعدة الفقراء وإطعام الجياع. فتجد صورًا للعاملين في مؤسسة قطر الخيرية وهم يوزعون الإغاثة، وصورة للهِلال الأحمر القطري وهو يوزع الإعانات، وصورة لرئيس الدولة يلاعب عددًا من الأطفال (ص 129)، وصورة له وهو ينحني ليقبل يد والده، وصورة ثالثة له وهو يحتضن طفلة. وواضح أن اختيار هذه الصور يشد انتباه الطلاب ولكنه يعكس في الوقت نفسه محدودية تصورات المؤلفين عن التقاليد الاجتماعية التي يريدون للطالب معرفتها والمحافظة عليها. وهي تصورات تركز في مجملها على جانب إيجابي في التقاليد القطرية ولكنها تستبعد أي ذكر للتقاليد السلبية الضارة، فلا تشير مثلًا إلى تقاليد الاستهلاك وضعف أخلاقيات العمل، وضمور تقاليد التعلم ونحوها من التقاليد السلبية التي تعوق النهضة.

يبقى أخيرًا أن نتساءل عن الطريقة التي حاول التربويون من خلالها أن يفصحوا عن تصورهم لكيفية الجمع بين التقاليد والحدثة، وما إذا كانوا على وعي بقضية «التقليدية الحديثة» التي نتحدث عنها. وأول ما نلاحظ في هذا الصدد أن لجنة الخبراء التربويين التي وضعت هذه المقررات تجمع في عضويتها بين التقاليد والحدثة، إذ تنقسم هذه اللجنة إلى فئتين: فئة معلمي التربية الإسلامية، وفئة أساتذة التربية في جامعة قطر؛ فقامت الفئة الأولى بوضع مادة التربية الإسلامية، فجمعت المادة العلمية ورببتها وفقًا للنمط التقليدي المعهود حيث توزع المادة على فصول ثابتة، تبدأ بفصل عن القرآن ثم يليه الحديث والعقيدة، ثم الفقه والسيرة لينتهي بفصل عن الآداب والأخلاق. ثم قامت الفئة الثانية بالجانب البيداغوجي؛ أي بتحويل تلك المادة العلمية إلى دروس وفقًا للتقنيات التي تستخدم في المناهج الغربية الحديثة، مع التركيز على الأنشطة التفاعلية والتفكير النقدي

والتعلم الذاتي. وتتصور اللجنة أنها تستطيع - بهذه الطريقة - أن تستجيب إلى التحدي بتقديم المادة الدينية التقليدية بتقنية غربية حديثة.

أما الطريقة الأخرى التي قُصد من خلالها تقديم «التقليدية الحديثة» فتتمثل بوضع النشيد الوطني لقطر على الصفحة الأولى في كل المقررات (مع صورة لرئيس الدولة)⁽²⁶⁾. وكأن الأساتذة التربويين أرادوا من وراء هذا الاختيار أن يعبروا عن تصورهم لأيدولوجية الدولة. يبدأ النشيد بالقسم بالله، ثم يؤكد أن قطر ستبقى حرة عزيزة، ويحث أبناء قطر على السير على نهج الأجداد وعلى ضياء الأنبياء، ويؤكد أخيراً أن قطر اليوم هي امتداد لقطر الأجداد.

واضح أن هذا النص - الذي يدعو إلى الجمع بين قيم الدين (ضياء الأنبياء)، وحب الوطن (قطر بقلبي)، وتقاليد الأجداد (الرجال الأولين)، ويؤكد أن قطر اليوم هي امتداد لأجداد الآباء - قد اختير بعناية، فهو يشير إلى ماضي المجتمع وحاضره ومستقبله، وهو يعبر عن هوية المجتمع والدولة ويعمل على تعزيزها، وهو يتناغم تمامًا مع رؤية قطر 2030 التي تسعى للمواءمة بين التقاليد الحديثة.

على أن السؤال الذي يجب أن يطرح في هذا السياق هو كيف يمكن المدرسة أن تجعل الطالب يتشرب تقاليد الأجداد وتعدّه ليكون عضوًا فاعلاً في المجتمع الأكبر قبل أن تعدّه ليكون عضوًا في الأسرة. غني عن الذكر أن المدرسة تستطيع (من طريق كثير من الأنشطة) أن توثق العلاقة مع أسر الطلاب، وأن تضمن قدرًا مناسبًا من مشاركة الآباء والأمهات في العملية التعليمية لأبنائهم. ولكن يلاحظ أن المقرر الذي قمنا بتحليله يخاطب الطالب كفرد مستقل وليس كعضو في أسرة، ولا ينظر واضعوه إلى الأسرة كجزء متصل بالعملية التعليمية. لذلك فلا نرى في المقررات التي قمنا بتحليلها أي نشاط بحثي أو سؤال علمي يُشجع الطالب من خلاله لكي يتفاعل مع أفراد أسرته في المنزل. ونحن نعلم من مصادر متعددة أن كثيرًا من الطلاب القطريين يعتمدون في واجباتهم المنزلية على الدروس الخصوصية مدفوعة الأجر⁽²⁷⁾. فإذا كان هذا صحيحًا فإن دور الأسرة في العملية التعليمية سيتضاءل أو يختفي تمامًا، ويبرز دور المعلم الخارجي ويتم الاعتماد عليه في تعليم الأبناء كما يتم الاعتماد على «الخادمة الأجنبية» في تربية الأبناء ومصاحبتهم. وفي كلتا الحالتين فإن العلاقة بين المدرسة والأسرة ستصاب بالفطور أو الانقطاع.

نختم هذا الفصل بما حذر منه جون ديوي، فيلسوف التربية الأمريكي (1859-1952)، وهو ما سمّاه «عزلة المدرسة»، ومن خطورة الفصل بينها وبين الأسرة، حيث لا يستطيع الطالب حين يأتي إلى المدرسة أن ينتفع بالمعارف والتجارب التي يتلقاها في أسرته وبيئته، كما أن ما يتعلمه في

(26) النشيد الوطني وضعه الشاعر مبارك بن سيف آل ثاني (1949-)، وقد عزف لأول مرة في 7 كانون الأول / ديسمبر عام 1996 مع بداية رئاسة الشيخ حمد بن خليفة.

(27) انظر مثلاً الاستطلاع الذي أجرته صحيفة الراية القطرية (8 أيار/مايو 2022)، حيث تحدث لها عدد من المواطنين والخبراء التربويين حول موضوع الدروس الخصوصية. أشار بعضهم إلى أن الدروس الخصوصية تحولت إلى ثقافة مجتمعية، حيث يبحث أولياء الأمور في نهاية كل عام مدرسي عن إعلانات المدرسين الخصوصيين ذوي السمعة الجيدة ولا يترددون في دفع أي مبالغ لضمان حصول أبنائهم على أعلى الدرجات.

المقررات المدرسية لا يجد طريقاً لتطبيقه في أسرته وجيرته ومجتمعه. ويرى ديوي أن ذلك نوع من أنواع الهدر في النظام التعليمي⁽²⁸⁾.

رابعاً: الأسرة والتقاليد في تصورات أفراد المجتمع القطري

لقد فرغنا آنفاً من التعرف إلى تصورات المشرّعين والتربويين القطريين عن الأدوار التي ينبغي أن تؤديها الأسرة والمدرسة في تعزيز بعض تقاليد المجتمع القطري، أو المزوجة بينها وبين الأحكام الإسلامية من جهة وبينها وبين القيم المعاصرة من جهة أخرى. ولكي نلم بتصورات قطاع أكبر من المجتمع فقد قمنا باستطلاع آراء عيّنة من أفراد المجتمع القطري لنرى ما إذا كانت تصوراتهم تتوافق أو تختلف عن تصورات المشرّعين والتربويين، وإلى أي مدى يتمسكون بالتقاليد الاجتماعية القطرية أو يميلون إلى الانفتاح على منظومات قيمة حديثة.

اعتمدنا في هذا المسار على أسلوب الاستبانة، فاستهدفنا عيّنة متاحة من القطريين. وقد كانت الأسئلة التي طرحناها تدور حول التمسك بالتقاليد الأسرية والقبلية السائدة في المجتمع، أو الانفتاح على أنماط أخرى من العلاقات. لاحظنا من خلال تحليلنا للإجابات أن أفراد العيّنة يتأرجحون بين التقاليد والتحديث، وهو ما يشير إلى أن هذه العيّنة من المواطنين تعبر عن حالة «انتقالية» في المجتمع القطري، فلا هي تتمسك بالتقاليد بصورة كاملة، ولا هي تنخرط في عمليات التحديث بصورة مطلقة. وهي حالة تشبه حالات «التقليدية الحديثة» التي تعرفنا إلى وجوه منها في ما تقدم من تصورات التربويين والمشرّعين القطريين.

1 - نماذج من التقليدية الحديثة

تشير وثيقة قطر الوطنية 2030 إلى أن هناك مجتمعات نجحت في «تكيف» التحديث مع التقاليد والثقافات المحلية. وربما تكون هذه إشارة إلى نماذج التحديث التي حصلت في بعض بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا، ولكننا نود أن ننظر في اثنين من تلك النماذج: النموذج الياباني والنموذج الأفريقي، لنرى ما حققا من نجاح، وما إذا كان المشروع القطري سيلقي فرصاً مماثلة.

2 - التقليدية الحديثة في النموذج الياباني

قادت اليابان في القرن التاسع عشر عملية تحديث كبرى، وحققت في ذلك نجاحاً صار يشار إليه في بعض الكتابات بـ«المعجزة اليابانية»⁽²⁹⁾. والسؤال الذي يرد هنا ويتصل بموضوع بحثنا سيكون عن الأسس المبدئية التي اعتمدت عليها اليابان في بلورة ذلك النموذج. إن هذه الأسس تعود - في أرجح الأقوال - إلى مبدئين: توطين العلوم والتقانة، ورفض التبعية إلى الغرب.

(28) John Dewey, *The School and Society: The Child and the Curriculum*, revised ed. (Chicago, IL; London: The University of Chicago Press, 1943), p. 75.

(29) انظر: شارل عيساوي، *تأملات في التاريخ العربي* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 181.

أما في ما يتعلق بالمبدأ الأول المتعلق بتوطين العلوم والتفان التوطين فكان الشعار الذي رفعتة اليابان: «تكنيك غربي وروح يابانية»⁽³⁰⁾. إذ إنها لم تكن تكتفي في عملية الإصلاح والتحديث بنقل العلوم والتقانة ووضعها في مجتمع تقليدي يتردد في قبولها أو يخوف من نتائجها، وإنما اتبعت ذلك بعملية تدريب لمواطنيها على تقبل تلك العلوم وتوظيفها في ترقية الإنتاج وتطوير حياتهم المادية، ولكن مع الاحتفاظ بمعتقداتهم الدينية وتقاليدهم الاجتماعية⁽³¹⁾. وسرعان ما تبنت هذه الأفكار شرائح اجتماعية فاعلة لما رأت في ذلك من فوائد اقتصادية كبيرة. فانطلقت عملية التحديث بوتيرة سلسة.

أما المبدأ الثاني فكان يدعو إلى عدم تحويل عملية التحديث إلى تبعية للغرب. فكانت الدولة تحرص على أن يمتلك اليابانيون أسرار التقانة الغربية ولكن يعملوا على تطويرها محلياً. ولم تكن الدولة تكتفي باستجلاب الخبراء الأجانب لتدريب اليابانيين، وإنما كانت تبثت الطلاب اليابانيين للاطلاع على أنواع محددة من الصناعات، أو النظم المتطورة، والعودة الى اليابان تطبيقها⁽³²⁾.

إن «التقليدية» نفسها تنقسم إلى نوعين: تقليدية أداتية فوقية، وتقليدية ذات جذور أعمق. الأولى تبحث في تقاليدها لتصنع منها غطاء لكل جديد مستحدث، فتستطيع من ثم التوافق في يسر مع الحداثة من دون حاجة إلى إجراء تغيير جذري في مؤسساتها الاجتماعية والسياسية.

وما ينبغي ملاحظته في تجربة التحديث اليابانية أن أهم التقاليد التي كانت الدولة تحرص على المحافظة عليها (من بعد تقاليد الإنتاج والعمل) هي التقاليد السياسية، وقد انعكس ذلك في الدستور (الذي أريد له أن يجمع بين التقاليد والحداثة)، فاحتفظ للإمبراطور بالسيادة المطلقة مع مجلس

للأعيان يعينه الإمبراطور، ومجلس منتخب يمثل الطبقات الغنية. وهكذا يلاحظ أن التخوف من التبعية إلى الغرب قاد إلى تبعية مطلقة إلى الإمبراطور وتحويله إلى أب روعي لليابانيين لا يسأل عما يفعل⁽³³⁾.

فالنموذج الياباني في «التقليدية الحديثة» قد انتهى بكل أسف إلى مشروع إمبريالي تقوده قوى عسكرية توسعية أشعلت حروباً كثيرة وارتكبت مجازر حينما طفقت تحتل كل الدول التي تقع في محيطها الإقليمي (كوريا والصين).

(30) مسعود ضاهر، النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج، عالم المعرفة؛ 252 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999)، ص 247.

(31) المصدر نفسه.

(32) المصدر نفسه، ص 254.

(33) المصدر نفسه، ص 269.

3 - التقليدية الحديثة في التجربة الأفريقية

في دراسة متعمقة لظاهرة التقليدية الحديثة يفرق الأستاذ دايفيد أبتير بين مفهومي «التقليدية» (Traditionalism) و«التقاليد»⁽³⁴⁾. فالأول يمثل اتجاهًا يسعى أصحابه لاستخدام المعايير الراسخة في تقاليدهم لمنح مصداقية ومقبولية لسلوكيات أو لتقنيات حديثة. وهم في سعيهم هذا لا يهدفون إلى تغيير النظام التقليدي السائد لمصلحة الحداثة بقدر ما يهدفون إلى «توطين» الحداثة بحيث تأخذ مشروعيتها من اتساقها مع القيم التقليدية السابقة لها والراسخة في المجتمع⁽³⁵⁾. وهذا مسار يختلف تمامًا عن مسار «التقليد» الآلي، كما يختلف عن مسار «الحداثة» الكاسحة الذي يتجافى مع التقاليد الاجتماعية السائدة ويسعى لاستبدالها بمنظومة قيمية مغايرة.

ويرى أبتير كذلك أن «التقليدية» نفسها تنقسم إلى نوعين: تقليدية أداتية فوقية، وتقليدية ذات جذور أعمق. الأولى تبحث في تقاليدها لتصنع منها غطاء لكل جديد مستحدث، فتستطيع من ثم التوافق في يسر مع الحداثة من دون حاجة إلى إجراء تغيير جذري في مؤسساتها الاجتماعية والسياسية. وفي مثل هذه الحالة عادة ما يكون النظام قائمًا على بنية «تراتبية» (Hierarchical)، لا يؤدي الدين فيها إلا دورًا ثانويًا، ويكون الولاء الأعظم للإمبراطور أو الملك⁽³⁶⁾. أما التقليدية ذات الجذور الأعمق فهي ذات نمط «هرمي» (Pyramidal) يحتل الدين فيه مكانًا محوريًا، ويمثل مرتكزًا قيميًا وقانونيًا يسري في النظام الاجتماعي بأسره. ونظرًا إلى هذا البعد التأسيسي للدين فإن أي اعتماد لسلوكيات جديدة مغايرة له سيقضي بالضرورة تغييرًا في النظام الثقافي-الاجتماعي، وسيجر معه رفضًا ومقاومة من قبل المجتمع التقليدي، الذي يرى في عملية التحديث تهديدًا لبنيته الاجتماعية. ويشير أبتير إلى تجربة بعض القادة الأفريقيين في تحويل التقاليد الأفريقية إلى عامل إيجابي وذلك عن طريق بلورة أيديولوجية الزنوجة (Negritude)، فاستطاعوا بذلك أن يوطنوا المخرجات الحديثة في تقاليد المجتمع الأفريقي.

وهذا مسار يماثل حالة المجتمعات الإسلامية-العربية، إذ إن هذه المجتمعات تركزت على بنية اجتماعية مركبة يختلط فيها الدين والعادات والعرق. ويرى أبتير أن مثل هذه المجتمعات ستكون مهيأة لمقاومة عمليات التحديث الغربي. أما إذا وقع فيها تحديث فإنه لا ينبع من داخلها بصورة تلقائية ولكنه يتشكل في السطح الخارجي للمجتمع وينمو بصورة مستقلة؛ أي أن تنشأ في المجتمع التقليدي تجمعات وطبقات سياسية وثقافية حديثة، ولكنها تظل شرائح فوقية لا تنبثق لها جذور في البنية الاجتماعية الأعمق⁽³⁷⁾. وستقود هذه الظاهرة إلى صراع لا ينقطع بين التقليديين والحداثيين. وفي هذه الحالة فلن يكون في مقدور حركة التحديث أن تستفيد من المخزون التقليدي للمجتمع، كما لن يكون في مقدور المجتمع التقليدي أن يفيد من مخرجات الحداثة. ويجري في هذا الصدد مقارنة بين حالة أوغندا وغانا، حيث استطاعت أوغندا أن تطوع كل ما تجد من مستحدثات

David E. Apter, «The Role of Traditionalism in Political Modernization of Ghana and Uganda,» *World Politics*, vol. 13, no. 1 (October 1960), p. 46.

Ibid., p. 46.

Ibid., p. 46.

Ibid., p. 49.

(35)

(36)

(37)

لتعزز من تقاليدها، من دون أن يحدث لها خلل في بنية المجتمع. أما في حالة غانا (ذات التقاليد الاجتماعية المركبة) فإن الزعامات التقليدية والتنظيمات القاعدية سرعان ما وجدت نفسها في مواجهة القوى الحديثة ذات التعليم الغربي⁽³⁸⁾.

والسؤال هنا: كيف نقارب بين هذين النموذجين والحالة القطرية؟ أيكون مناسباً لقطر أن تتبع النموذج الياباني في التقليدية الحديثة، أم أن تجربتها ستكون أقرب إلى النموذج الأفريقي في واحد من شقيه (الأوغندي أو الغاني). ذلك ما نتعرض له بعد قليل في خاتمة هذا البحث.

خاتمة

لقد طرحنا في مطلع هذه الدراسة تساؤلات تتعلق بتصوير المشرّعين والتربويين القطريين لمؤسسة الأسرة، وما إذا كانت تتوافق مع تصورات أفراد المجتمع، ومع نموذج «التقليدية الحديثة» الذي تتجه نحوه الدولة، وإلى أي مدى نجحت الدولة نفسها في بلورة ذلك النموذج وتطبيقه. وبناءً على ما جمعنا من معلومات وأجرينا من تحليل في هذه الدراسة نستطيع أن نستنتج ما يلي:

أولاً: إن المجتمع القطري يمر بمرحلة انتقالية يجري فيها تعزيز التقاليد والتمسك بها من جهة، كما تجري في جهات أخرى عمليات تضعف هذه التقاليد.

ثانياً: تؤكد هذه الدراسة أن هناك توجهاً في القطاع التشريعي القطري للجمع بين التقاليد القطرية والمذاهب الفقهية والتحديث. غير أن الإشكال لا يحل في تقديرنا بمجرد الترجيح بين آراء فقهاء المذاهب. فهذه الآراء هي نتاج لاجتهادات مقيدة بظروفها وزمانها. فالرجوع إلى مفاهيم أو أحكام متولدة من وضع تاريخي لمجتمعات أخرى سيقود إلى مأزق معرفي وعملي، سواء في مجال الأسرة أو في المجالات الأخرى، إذ إن الترتيبات الاجتماعية التي سادت في المجتمعات الإسلامية السابقة لا تعكس بالضرورة التجسيد الأمثل للنظام الاجتماعي الإسلامي، وإنما كانت إفراداً لبيئات اجتماعية معينة، ولأوضاع تاريخية خاصة بها، وأي محاولة من جانب الفقهاء والمصلحين، أو من جانب الدولة، لبلورة قوانين للأسرة من دون استحضار كافٍ لنموذج الإسلام الاجتماعي لن تكون ذات جدوى. وهو ما يعني أن يستأنس المشرّعون أولاً، بما هو متاح في المكتبة الإسلامية من مراجعات واستدراكات على نماذج الفقهاء، ثم يقومون ثانياً، ببلورة رؤية شاملة لنظام اجتماعي إسلامي حديث مستند على النصوص التأسيسية - قرآناً وسنة، وذلك قبل الشروع في عملية «التكييف» مع حركة التحديث. ثالثاً، لاحظنا خلال هذا البحث أن واضعي مقررات التربية الإسلامية يحاولون المواءمة بين التقاليد القطرية والقيم الإسلامية وأنماط السلوكيات الحديثة. ولكنهم يكتفون بانتقاء بعض التقاليد والثناء عليها. وهذا لا يكون مفيداً ما لم تحدد منظومة للتقاليد القطرية الفاعلة، وإلى جانبها التقاليد السلبية الضارة، ثم تقدمان إلى الطالب في إطار المقارنة والنقد. وقد لاحظنا في هذا السياق أن مقررات التربية الإسلامية لا تتناول الأسرة بوصفها «مؤسسة»، ولم تخصص لها نصيباً من الدراسة الجادة، وأن الطالب يخاطب في هذه المقررات بصفته الفردية ولما يخاطب بوصفه عضواً في أسرة. وهذه الطريقة ستضيع فرصة ثمينة للتنشئة الاجتماعية والتربية الأسرية،

إذ كان من الممكن أن يتم من خلال هذه المقررات تقريب الطلاب من مناخهم الأسري بتدريبيهم على إدارة الخلافات وأسس الحوار والتفاهم وغيرها من المفاهيم التي تُساعدهم في تفهم قيمة الأسرة ودورها في شتى مراحل حياتهم وفي نمو مجتمعاتهم.

رابعاً، لاحظنا أن رؤية قطر 2030 تسير في اتجاه «التقليدية الحديثة». وهذا توجه لا تختص به قطر، بل هو توجه مشهور وله أدبيات معروفة. وقد يكون هذا هو الخيار الأفضل في حالة قطر. ولكن هذا يقتضي القيام بعملية تفكيك للحدثة الغربية وإسقاط ما يجب إسقاطه من مرتكزاتها الفلسفية حتى يمكن توطئتها في التقاليد المجتمعية. كما يقتضي من الناحية الأخرى أن «تنقى» التقاليد القطرية مما يلصق بها من قيم سلبية وأفكار مينة. ومن الطبيعي أن توكل مثل هذه العمليات، التي عادة ما يشار إليها بالتنمية الاجتماعية، إلى المؤسسات التعليمية والثقافية. وقد يصار إلى القول بأن «الأسرة» تمثل الأساس لهذه العملية. ولكن ما انتهينا إليه في هذا البحث هو أن الأسرة وحدها غير قادرة على القيام بهذه المهمات. بل إن الأسرة نفسها صارت تفقد وظائفها التقليدية لمصلحة المؤسسات الحديثة. وقد ينظر البعض في هذه الحالة إلى المؤسسة التعليمية على أنها تمثل خط الدفاع الآخر الذي تتقوى به مؤسسة الأسرة. ولكننا لاحظنا أن المقررات الدراسية التي تقدمها المدرسة لا تولي مؤسسة الأسرة حظاً وافراً من الاهتمام. ورغم أن المجتمع القطري مجتمع منديّن في عمومه إلا أن مقررات التربية الإسلامية التي تقدم إلى طلاب المدارس لا تعمل في تناغم مع الأسرة وبقيّة المؤسسات الاجتماعية.

خامساً، لا شك أن بعض الدول (مثل اليابان) استطاعت أن تحدث تنمية هائلة من طريق «التقليدية الحديثة»، فهل تستطيع قطر أن تحقق مثل ذلك النجاح؟ يلاحظ بعض الباحثين الذين تعمقوا في دراسة التجربة اليابانية أن المميزات التي مكنت اليابان من إحداث التنمية تتمثل بأربعة عوامل أساسية: الموقع الجغرافي، والتماسك الاجتماعي، والموارد البشرية والقيادة الحكيمة⁽³⁹⁾. في الحالة القطرية لا يمكن الاعتماد على الموقع الجغرافي أو على الموارد البشرية (لمحدودية النطاق الجغرافي ولضآلة عدد السكان). فلا يبقى لديها إلا التماسك الاجتماعي والقيادة الحكيمة. وفي هذه الحالة فالرهان الأساس لا يكون على استمرارية التماسك الاجتماعي والمحافظة عليه وحسب، وإنما ينبغي أن يكون الرهان أيضاً على تفعيله لتصدر عنه طبقة وسطى تكون مؤمنة بنموذج «التقليدية الحديثة» وحاضنة لعملية التحديث. أما من دون هذا فقد تلجأ الدولة القطرية - تحت ضغوط الواقع العملي - إلى استيراد طبقة وسطى من الخبراء الأجانب والاختصاصيين الحديثين، وهذا مسار ليس له حظ من النجاح، تماماً كما حدث لمشروع التحديث في مصر في القرن التاسع عشر، إذ كانت مصر (في عهد محمد علي وأحفاده) تستورد طبقتها الوسطى بأعداد كبيرة من الخارج، فلم تستطع أن توطن الحدثة كما فعل اليابانيون، ولم تسطع أن تحافظ على تقاليدها وتماسكها الاجتماعي⁽⁴⁰⁾ □

(39) عيسوي، تأملات في التاريخ العربي، ص 184.

(40) المصدر نفسه، ص 189.